# التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة


**مشروع دستور دولة الخلافة**

**المادة 117- المرأة تعيش في حياة عامة وفي حياة خاصة. ففي الحياة العامة يجوز أن تعيش مع النساء والرجال المحارم والرجال الأجانب على أن لا يظهر منها إلا وجهها وكفاها، غير متبرجة ولا متبذّلة. وأما في الحياة الخاصة فلا يجوز أن تعيش إلا مع النساء أو مع محارمها ولا يجوز أن تعيش مع الرجال الأجانب. وفي كلتا الحياتين تتقيد بجميع أحكام الشرع.**

**إقرأ في هذا العدد**


--خطوط المقايضة نظام مالي عالمي قيد الإنشاء قد ينهي عصر البترودولار

-من ثورة فبراير إلى مناورات «فلينتلوك 2026» ...

-الشراكة الأنجلو أمريكية المتداعية فرصة للأمة الإسلامية

-أمريكا ورحلة السقوط

-الخلافة: حين يكون العدل وحيا والسيادة لله



الأحد 16 ذو القعدة 1447هـ | الموافق لـ03 ماي 2026 م | العدد 590 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643


## كلمة العدد

### مؤتمرات حزب التحرير... والثبات على العهد

لئن كادت الأحزاب السياسية في العالم تجمع على أن الهدف من مؤتمراتها التي تعقدها دوريا هو تعديل صياغة التوجهات الفكرية، في كل مرة بحسب ما يقتضيه الواقع السياسي، وتحديد البرامج السياسية للمرحلة الزمنية الموالية لمؤتمرها. وقد تتخذ من تجديد هياكلها القيادية محفزا للنقاش الداخلي، وتثبيتا للالتزام التنظيمي، من أجل التواصل مع الجمهور لتحفيز المشاركة السياسية، إلا أن حزب التحرير يكون استثناء بين كل الأحزاب السياسية في العالم. فمنذ نشأته وبعد أن عرّف نفسه كونه " حزب سياسي مبدؤه الإسلام. فالسياسة عمله، والإسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها لتتخذ الإسلام قضية لها، وليقودها لإعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله إلى الوجود. فقد حدّد بذلك قضيته كونها استئناف الحياة الإسلامية بعد إسقاط دولته عن طريق أعدائها. وعلى هذا بات حزب التحرير ملزما بالعمل لإعادة دولة الخلافة والحكم بما أنزل الله إلى الوجود، لأن الله سبحانه وتعالى قد أوجب على المسلمين التقيد بجميع الأحكام الشرعية، وأوجب عليهم الحكم بما أنزل الله، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود دولة إسلامية، وخليفة يطبق على الناس الإسلام.

ولئن كانت قيادة حزب التحرير وشبابه يدركون يقينا أن المؤتمرات ليست من طريقة إيجاد فكرته في الواقع، إذ هي أحكام شرعية، تؤخذ من طريقة سير الرسول ﷺ في حمله الدعوة لأنه واجب الاتباع، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: 31]، وكثير غيرها من الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ والتأسي به والأخذ عنه، فإن إصرار الحزب على عقد مؤتمرات سنوية في مختلف ولاياته التي تيسر له الظروف السياسة عقدها، فإنه يدرك تماما أنها أسلوب من أساليب تبليغ فكرته للأمة عن اللحظة السياسية التي تمر بها والعالم، وعن الموقف الذي عليها أن تتخذه تجاهها.

وبناء على ما تقدم فقد يسرت عناية الله ولطفه، لحزب التحرير ولاية تونس، عقد مؤتمره السنوي لسنة 1447 هـ الموافق لسنه 2026 م، بقصر مؤتمرات الحزب، تحت عنوان: "بالخلافة نواجه الهيمنة الأمريكية وننقذ العالم من حضارة إبستين والحداثة"، في محاور رئيسية ثلاث:

- 1 - نهاية الديمقراطية والحداثة وسقوط حضارة إبستين: مناقشة مخرجات وأزمات نظام الدولة الحديثة.

- 2 - الإسلام والخلافة... نحو نظام دولي جديد: طرح رؤية بديلة للهيمنة الدولية.

- 3 - التحام الدعوة بالنصرة واشراق شمس الخلافة: الحل الشرعي والاستراتيجي.

فقد بينت كلمات المؤتمرين فقدان المسلمين كل عز وسؤدد بعد هدم خلافتهم، حتى باتوا "كالأيتام على مآدب اللئام"، تتقاذفهم الدول العظمى والكبرى، تحت حكام عملاء للغرب.

وقد كشفت كلماتهم حقيقة أمريكا التي فضحت أحداث طوفان الأقصى، ثم الصمود الأسطوري للمسلمين في إيران حقيقة قوتهم التي طغوا بها على أمم الأرض وشعوبها، حيث أن تلك القوة لم تزد على أن تكون مادة صماء تفتقد إلى الرجال الرجال، فالمسألة بالرجال خلف السلاح لا بالسلاح نفسه!

ثم حملت كلمات المؤتمر الأمة وخاصة علماءها وأهل القوة فيها، فرض التصدي للخطة الأمريكية التي أعدّتها للمنطقة، بوصفها مشروعا استراتيجيا متكاملا للهيمنة، بكل أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية، منعا لأي تحول جذري يسعى إليه المخلصون الواعون من أبنائها.

وقد بيّن المحاضرون أنّ مشروع الخلافة على منهاج النبوة ليس رد فعل عاطفي أو ثأر يرجى الأخذ به، بل هو نظام حكم متكامل، لن يستقيم أمر البشرية إلا به، وهو مشروع أمة، يبدأ ببناء الوعي السياسي العام، وكشف طبيعة الصراع، بالعمل السياسي المنظم مع الأمة وأهل القوة فيها لإقامة الحكم بما أنزل الله.

**يقول الحق تبارك وتعالى:** يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (٢٤) . الأنفال .

## اتفاقيات التبعية... تحول قطاع الطاقة إلى"منطقة دولية" محصنة من القضاء التونسي!

صادق مجلس النوّاب على حزمة من خمس اتفاقيات "لزمات" منحت بموجبها شركات أجنبيّة حقّ امتلاك وإدارة محطّات الطّاقة الشّمسيّة لمدّة تصل إلى ثلاثين عاماً، مع إعفاءات جبائيّة ضخمة وتحكيم دولي يُخرج النّزاعات من القضاء التونسي.

كما تحمّل هذه الاتفاقيّات الشّركة ا لتو نسيَّة للكهرباء والغاز أعباء ماليّة ثقيلة تهدّد استقرارها، بينما يُعفى المستثمرون الأجانب من أيّ التزام جاد بنقل التكنولوجيا أو تعزيز المحتوى المحلّي.

إزاء هذه الاتفاقيات المُخزية فإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، نُبيّن التالي:

1- رغم نفي الحكومة، فإنّ اتفاقيات الطاقة هذه، تتطابق تماماً مع إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين الهادفة لتفكيك القطاع العام، بدليل تمويل البنك الدولي بـ430 مليون دولار قبل أشهر وشرط رفع الدعم عن الطاقة.

2- ولمّا كانت هذه الاتفاقيّات تنقل ملكيّة حقّ الانتفاع بهذه الثروة إلى جهات أجنبيّة بامتيازات ربحيّة على حساب المصلحة العامّة، فإنّها تمثّل تكريساً لنموذج استعماريٌّ مقنّع يستنزف خيرات البلاد وثرواتها.

3- الاتفاقيات المُصادق عليها، لم تتضمن بنوداً واضحة وملزمة لنقل التكنولوجيا أو تعزيز المحتوى المحلي، ما يعني أن هذا الاستثمار الأجنبي علاوة على تكريسه "لاستعمار طاقيّ" فإنّه خال من أي قيمة مضافة ثقوي قدراتنا.

**التكنولوجية أو تمكننا من السيادة الطاقية مستقبلا.**

يا أبناء الزيتونة: إنّ مثل هذه العقود تمثّل صورة للتناقض الصارخ بين ما ينبغي أن تكون عليه إدارة الثروات في دولة ترعى شؤون الناس، وبين ما يجري في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يحكم البلاد. إن الطّاقة في الإسلام ليست مجرّد سلعة، بل هي حقّ عامّ للأمّة تدخل في باب الملكية العامة التي يشترك فيها المسلمون جميعاً، ولذلك لا يجوز للدولة أن تتعامل معها بوصفها مصدراً للربح أو الجباية، بل يجب أن تُدار بما يحقق مصلحة الأمة ويعزز أمنها ورعاية شؤونها، لقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ».

أيها الأهل في تونس: إن تفاقم الأزمات الاقتصادية وأثرها المباشر في غلاء المعيشة وتفشي الفقر والبطالة هو نتيجة حتمية لتراكم سياسات خاطئة تُدار بها البلاد لأكثر من سبعة عقود. فتونس ليست بلداً فقيراً، بل بلد غني بثرواته وموقعه الاستراتيجي وانتمائه لأمّة الإسلام، ولكن هذه الثروات لا تُدار اليوم بأحكام الإسلام الضامنة لحسن رعاية الشؤون. وإنّ إدراك هذه الحقيقة هي خطوة أولى نحو التمكين والسيادة التامّة على مقدراتنا بما يحقق فينا العدل والرحمة والرفاه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

## عالم الموضة : نشر الرذيلة و الفساد

عُقدت فعاليات 2026 Tunis Fashion Week في الفترة من 15 إلى 18 أبريل 2026 في تونس وقد شارك العديد من المصممين التونسيين بالإضافة إلى مصممين دوليين.

عجبا لما يحدث في بلد الزيتونة،منارة العلم و الرقي الفكري ،رقيا جعل منها منارة وقبلة للعلماء والباحثين هكذا كانت، أما اليوم أمسى هذا البلد يدنس ويعرض فيه أزياء فاضحة تحت مسمى الموضة وآخر الصيحات. الحقيقة أنك تخجل من النظر بل وتتقزز من هكذا عروض رجال متشبهون بالنساء ونساء شبه عاريات!!

هل هكذا يكون التحضر و التقدم في نظر هؤلاء؟ ما المغزى من هذا؟ فسيدنا آدم عليه السلام و حواء حين عصوا الله عز وجل وأكلا من الشجرة المحرمة كان أن أول عقاب لهما بكشف عورتهما فأزيل لباس الستر عنهما مما دفعها إلى التغطية بورق الجنة فالستر فطرة بشرية "فدلاهما بغرور فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما" فالعري عقاب و ليس تكريم ...

ان الله عز وجل كرم الإنسان عن باقي الخلق وهذا التفضيل كان بالعقل ملكة الإدراك والتمييز، تمييز بين الحق والباطل ليختار أي الطريقين يسلك فإما أن يكون صالحا مصلحا أو طالحا مفسدا فإما نور أو ضلال فالرجل لا يجوز أن يتشبه بالمرأة ويحرم على المرأة التشبه بالرجال وكشف ما حرم الله كشفه، فهؤلاء ملعونون.

فكل ما يدعو إلى نشر الفساد والرذيلة يجب أن يمنع ونكون له بالصد والضد إننا مسلمون مقياس أعمالنا الحلال والحرام وحياتنا مرضاة لله عزوجل.

ان هآته الأعمال وماشابهها هي استراتيجية وضعها الغرب تستهدف الأمة الإسلامية فيحرص من خلالها على إستهداف الشباب المسلم والمرأة المسلمة لتكريس الأفكار الشاذة والمضلة التي تعمل على نشر الفاحشة وسلخهم عن هويتهم الإسلامية.

"انَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ"

كتبته زينب بن رحومة

## 1ماي عيد الشغل عيد للعمل أم عيد للبطالة...!؟

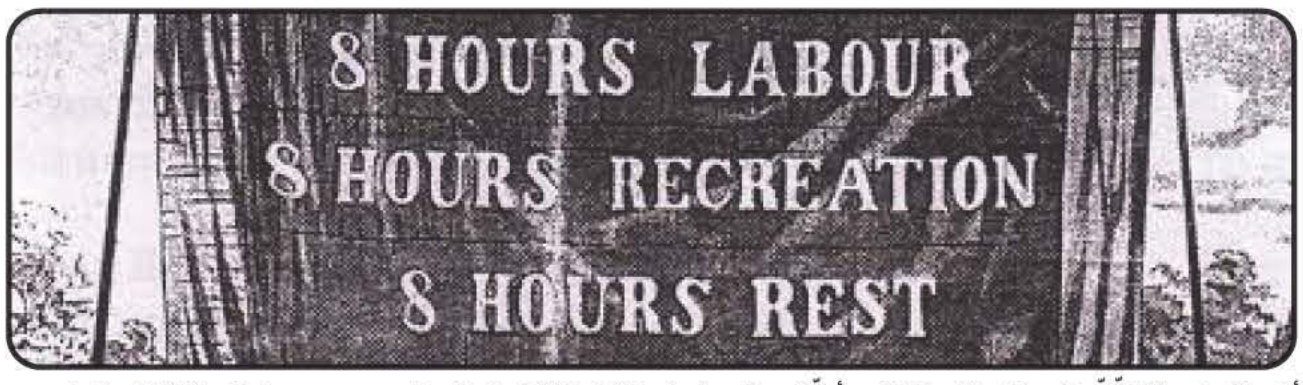


في غرة ماي 2026 تحتفل تونس مع سائر بلدان العالم بعيد الشغل. وهو اليوم الذي يعود أصل الاحتفال به إلى مدينة شيكاغو الأمريكية، أين تفجرت نزاعات بين العمال وأرباب العمل لتخفيض ساعات العمل اليومي إلى ثماني ساعات ثم انتقلت هذه النزاعات الى مدينة تورونتو الكندية العام 1886 ما أدى إلى ظهور قانون الاتحاد التجاري، الذي أضفى الصفة القانونية وقام بحماية نشاط الاتحاد في عام 1872 في كندا.

وبالنسبة للبلاد التونسية فيعود تاريخ إقامة أوّل عيد للشغل إلى عام 1946 وهي سنة تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ليتم إقراره رسميا سنة 1948 والذي يعتبر أوّل عيد قانوني بتونس يتوقف فيه العمل وجوبا مع دفع الأجر للعمال و الموظفين.

إذن يحتفل العالم في غرّة ماي من كلّ سنة بعيد العمّال للمطالبة بحقوق العمّال وضمان حياة كريمة لهم بعد أن عاشوا حياة الذّلّ والهوان والاستغلال من المشغّلين الرّأسماليّين ونادت فيه بتحديد ساعات العمل .

لتصبح ثماني ساعات فقط وهذا مطلب من مطالب عديدة رُفعت لتكشف عن نظام رأسماليّ لا همّ له سوى تحقيق مصالح أقليّة من النّاس وضمان أرباحها ومكاسبها مقابل عيش الأغلبيّة في فقر وعوز.مطالب قوبلت بحلول ترقيعيّة تجلّت في أعياد وأيّام عالميّة أحدثها هذا النّظام الرّأسماليّ ليغطّي عجزه عن حلّ مشاكل العالم الذي يحكمه والذي يخشى أن ينقلب عليه ويسقطه لفشله في معالجة قضاياه.

و هذه الأعياد في حدّ ذاتها تعتبر أدلّة وبراهين على فشل النّظام العالميّ السّائد الذي عجز عن حلّ مشاكل البشريّة ووقف مشدوها يتخبّط بين هذه المشكلة وتلك لا تسعفه مراكز أبحاثه إلّا ببعض الحلول الترقيعية التي لكثرتها مرّقت ثوب هذا النّظام البالي فأبرزت عوراته وكشفت عجزه وفساده. يفضح تقصير هذا النّظام الرّأسماليّ العالميّ وعجزه عن حلّ الأزمات التي طفت على السّطح. كما ويبيّن أنّ هذا النّظام البشريّ ناقص وعاجز عن إيجاد الحلول ولن يقدر على أن يحلّ مكان نظام الخالق الكامل، القادر وحده على حلّ مشاكل البشريّة. فهو من لدن الخبير العليم. [أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ].

**معدل البطالة في تونس**

تزامن هذا الاحتفال بعيد الشغل في تونس مع وصول معدل البطالة في تونس إلى 16.4٪ في الربع الرابع من 2025 فقد أظهرت بيانات المعهد الوطني للإحصاء في تونس أنّ عدد العاطلين عن العمل ارتفع إلى 648 ألف شخص خلال هذه الفترة و هذا يعكس الوضع المتردّي الذي تعيشه البلاد وأثبتت أنّ مشكلة البطالة لن تحلّ في ظلّ نظام يعمل على ضمان استمراريّة النّظام الرّأسماليّ العالميّ ويفرض هيمنته على الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلاد.


التتمة في الصفحة الثالثة

# من ثورة فبراير إلى مناورات "فلينتلوك 2026"

## مسار أمريكا في رسم الخريطة الليبية عبر "توريث" الصراع؟

بينما كان الشعب الليبي قد التحم في ثورة 15 فبراير 2011 حولٍ قياداته السياسية والميدانية أملاً في الالتحاق بركب التغيير الذي سبقته إليه جارتيه الشرقية والغربية، تحول المشهد الليبي خلال الأعوام التالية إلى ساحة للانقسام والحرب الأهلية. وقد مثّل ظهور خليفة حفتر – الحاصل على الجنسية الأمريكية – نقطة تحول كرّست هذا الانقسام، مستغلاً الفراغ الأمني والسياسي.

لكن اللافت أن الولايات المتحدة، التي ساهمت في خلق هذا الفراغ منذ 2011، عادت في عهد الرئيس ترامب الثاني لتصبح القوة الوحيدة القادرة على تجميع الأطراف المتنازعة، وصياغة مذكرة تفاهم بين طرفي النزاع، ثم حشد القوى الخارجية والداخلية لترسيخ نفوذها الفعلي، لنجدها هذا الأسبوع تجري مناورات "فلينتلوك 2026، بمدينة سرت الليبية، وهي مناورات عمليات خاصة بقيادة الولايات المتحدة بإفريقيا "أفريكوم" بمشاركة 30 دولة، حيث تشارك القوات الليبية من كلا الجانبين في المناورات، إذ يُعتبر وجود جنود من الجانبين معًا، مرتدين الزي العسكري نفسه خلال هذه المناورات ، إنجازًا هامًا...

فكيف أعادت واشنطن رسم خريطة النفوذ في ليبيا على حساب أوروبا وجيران ليبيا؟ وما دور روسيا وتركيا ضمن هذه المعادلة الجديدة؟

### من إدارة الانقسام إلى صنع الهيمنة –الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

لم تعد الولايات المتحدة تكتفي بدور المراقب عبر الأمم المتحدة، بل انتقلت إلى دور الفاعل المُتحكم. تجلى ذلك في لقاء روما السري (سبتمبر 2025) الذي جمع نجل حفتر (صدام حفتر) ومستشار الدبيبة (إبراهيم الدبيبة) بحضور المبعوث الرئاسي الأمريكي مسعد بولس، إضافة إلى ممثلين عن إيطاليا ومراقبين من الأمم المتحدة وفرنسا وألمانيا.

### ركّزت الرسالة الأمريكية على ثلاثة عناصر:

1. ربط مراكز القرار الليبي (الدبيبة وحفتر) بشبكة المصالح الأمريكية، خصوصاً في قطاع الطاقة.
2. فرض شروط أمريكية بعدم التدخل في الصراعات الداخلية وتبادل المحتجزين.
3. استخدام مكافآت سياسية واقتصادية مقابل التوافق الليبي، كالاستثناءات من حظر الأسلحة الأممي.

كما كشف تحقيق لصحيفة وول ستريت جورنال عن نجاح مسؤول أمريكي (فريق جون برينان) في إقناع الفصيلين الليبيين المتناحرين بإجراء أول مناورات عسكرية مشتركة تحت إشراف أمريكي، بهدف إقصاء روسيا من أكبر معاقلها في أفريقيا ووضع ليبيا في اتجاه غربي.

### تكامل روسي تركي وسلاح باكستاني تحت مظلة أمريكية وتهميش أوروبي

يعمل في ليبيا توازن ميداني صامت: روسيا تدعم حفتر عبر مرتزقة ومعدات في الشرق والجنوب، وتركيا تدعم حكومة طرابلس عسكرياً وسياسياً. هذا التوازن جعل من المستحيل على أي من الطرفين التحرك دون ضوء أخضر أمريكي. فالولايات المتحدة تستفيد من شرعيتها الدولية عبر بعثة الأمم المتحدة UNSMIL لتوجيه العملية السياسية، بينما تثبّت روسيا وتركيا مكاسبهما دون دفع تكلفة الحل الكامل.

في المقابل، تراجع الدور الأوروبي إلى مرتبة هامشية:
- إيطاليا ركّزت على ملف الهجرة فقط، وهو نفوذ مؤقت ومحدود حسب Atlantic Council.
- فرنسا وألمانيا تكتفيان بالمشاركة الرمزية في المؤتمرات.
- بريطانيا تحاول استعادة بعض الرصيد عبر بيانات دولية وزيارات أمنية رفيعة (الفريق إدوارد ألغرين إلى طرابلس)، لكن ضمن حدود ضيقة مقارنة بدورها التاريخي.

كما كشف موقع ميدل إيست آي عن صفقة أسلحة باكستانية بداية هذا العام، بقيمة 4 مليارات دولار لحفتر، بتمويل سعودي، مما يعكس تكامل الأدوار الإقليمية والدولية في دعم معسكر الشرق. وتشير تقارير أخرى إلى أن الصفقة حظيت بدعم أمريكي تركي، في إطار استراتيجية واشنطن لتعزيز نفوذها وقيادة المشهد الليبي عبر قنوات متعددة .

### ليبيا بين التوريث العائلي و غياب الجوار العربي

أكثر ما يثير القلق في المشاورات الجديدة (لقاء روما ومناورات سرت) هو الإطار غير الرسمي لتمثيل الليبيين: "الشرق" ممثلاً بنجل حفتر (صدام)، و"الغرب" ممثلاً بمستشار الدبيبة (إبراهيم). هذا النمط يعزز سردية توريث الصراع داخل عائلتين، ويضفي شرعية دولية على أبناء الشخصيات الرئيسية على حساب تمثيل رسمي أو مجتمعي واسع. النتيجة: تكريس دولة منقسمة على أساس ولاءات عائلية وشخصية.

في غضون ذلك، يلفت النظر غياب شبه تام لدول الجوار (مصر، الجزائر، تونس) والمجموعة العربية عن هذه المشاورات المحورية. الملف الليبي تحول إلى ساحة صراع بين القوى الدولية فقط (أمريكا، بريطانيا، إيطاليا، تركيا، روسيا)، على حساب السيادة الليبية ومصالح المنطقة التي تتحمل العبء الأكبر من عدم الاستقرار.

من ثورة 15 فبراير 2011 إلى المناورات العسكرية المشتركة (فلينتلوك 2026)، مسار من التشرذم استثمرته واشنطن حتى أصبحت اللاعب الوحيد القادر على تجميع الخصوم.

اليوم، تملك أمريكا أدوات متعددة:الربط الاقتصادي عبر الطاقة، الضغط السياسي عبر الأمم المتحدة، والتفاهم غير المعلن مع روسيا وتركيا. بينما يُستبعد الأوروبيون والجوار العربي، ويُكرّس نظام حكم قائم على الولاءات العائلية. السؤال الأكبر: هل سيقود الوضع الحالي إلى استقرار جدّي في ليبيا، أم أنّ هناك شبكة من المصالح استقرّت على أساس الانقسام، على حساب إرادة الليبيين وسيادتهم؟

الأكيد، أنّ الخروج من هذا النفق المظلم لا يأتي من طريق المستعمر ولا من طريق أذنابه، بل من خلال كيان سياسي، يحمل مشروع ينبثق من عقيدة الإسلام، وينظر إلى مصالح الأمّة بمجموعها، ليحسم صراعا حضاريا مع الغرب الكافر المستعمر، هلّت بشائر نصره وعودة خلافته من جديد.

بقلم أ.ياسيسن بن يحيى

# خطوط المقايضة نظام مالي عالمي قيد الإنشاء

## قد ينهي عصر البترودولار

نشرت رويترز يوم الثلاثاء 21 نيسان/أبريل خبرا مفاده أن الرئيس الأمريكي ترامب أكد أن الولايات المتحدة تدرس تقديم مساعدة مالية للإمارات، مشيرا إلى أن اتفاق مبادلة عملات بين البلدين قيد النظر.

تكمن أهمية هذا الخبر ليس في حاجة الإمارات للمال على وجه السرعة، ولكن فيما يعكسه من تحول استراتيجي في كواليس النظام المالي العالمي، من خلال اتفاقية مبادلة عملات (Swap Currencies) وهو ما يعرف في الأوساط المالية خاصة في أمريكا باسم (Swap Lines). هذا الخبر ليس مجرد إجراء فني عابر، بل هو شرارة تنبئ بولادة نظام مالي جديد قد يعيد صياغة الهيمنة الأمريكية، ليس عبر النفط هذه المرة، بل عبر السيولة المصرفية المباشرة.

منذ عام 1974، استندت قوة الدولار إلى نظام البترودولار، والذي يقضي بأن تبيع دول أوبك، بقيادة السعودية، نفطها حصرياً بالدولار الأمريكي، ما جعل العملة الخضراء مدعومة بالنفط بدلاً من الذهب. هذا النظام سمح للبنك الفيدرالي الأمريكي بإصدار تريليونات الدولارات لتغطية احتياجات تجارة الطاقة العالمية.

لكن اليوم، يواجه هذا النظام تحديات وجودية؛ من صعود البترويوان الصيني، وسعي دول بريكس للتجارة بالعملات المحلية، إلى التحول العالمي نحو الطاقة البديلة والمركبات الكهربائية التي تقلل الاعتماد على النفط. هنا تبرز فكرة خطوط المقايضة (Swap Lines) كاستراتيجية جديدة للبنك الفيدرالي للحفاظ على الريادة المالية للدولار الأمريكي.

تعرف خطوط المقايضة بأنها اتفاقيات ثنائية بين البنوك المركزية لتبادل العملات، تهدف لتوفير السيولة في الأسواق العالمية خلال الأزمات. من خلال هذه الخطوط، يقوم البنك الفيدرالي بتبادل الدولارات التي يصدرها مقابل العملة المحلية للدولة الأخرى (مثل الدرهم الإماراتي أو الدولار الكندي) والتي تعمل كضمان أو رهن لاسترداد الدولار في الوقت المناسب. وتكمن فوائد هذا النظام لأمريكا في عدة أمور أهمها:

قدرة توليد هائلة: حيث تشير التقديرات إلى أنه إذا توسع الفيدرالي في اتفاقيات المقايضة لتشمل 100 دولة بمعدل 100 مليار دولار لكل منها، فإنه سيتمكن من إضافة 10 تريليونات دولار سنوياً لميزانيته، وهو مبلغ يتجاوز بشكل كبير ما يمكن توليده عبر نظام البترودولار، وقد يصل إلى 2 تريليون سنة 2050.

تجاوز القيود المادية: نظام البترودولار مرتبط بكميات النفط المحدودة وأسعاره المتقلبة والأزمات الدولية كما كان الحال خلال جائحة كورونا وكما هو الآن في ظل حرب أمريكا وكيان يهود على إيران. أما خطوط المقايضة، فهي ترتبط بالنمو المالي والسيولة إضافة إلى حاجة الدول المستمرة للتطوير والبناء والإنفاق على مشاريع مختلفة، ما يمنح الفيدرالي مرونة مطلقة في إصدار العملة.

الهيمنة المباشرة: من خلال هذه الخطوط، يصبح الفيدرالي هو المقرض الرئيسي للبنوك المركزية في العالم، متجاوزاً دور مؤسسات دولية قديمة مثل البنك الدولي، وموفراً سيولة دائمة للدول دون شروط قاسية أو ربا مرتفع، ما يربط مصير هذه الدول المالي بالدولار بشكل أوثق.

منذ صدور قانون إلغاء القيود بين الدولار والناتج القومي في أمريكا عام 1981، حدث ما يشبه الطلاق بين النمو الاقتصادي (إنتاج السلع والخدمات) والنمو المالي (إنتاج الثروة الورقية). لقد مكن هذا الفصل البنك الفيدرالي من ضخ سيولة هائلة حتى في أوقات الركود الاقتصادي، كما حدث في أزمة كورونا حين ضخ أكثر من 12 تريليون دولار رغم تراجع الإنتاج.

أما في حال استعمال خطوط التبادل ومقايضة العملات، فإن البنك الفيدرالي يرى أن ما ينتجه من دولارات تصل إلى 10 تريليون دولار سنويا، سيتم توزيعها بشكل فوري على مختلف الدول التي تحتاج هذه الدولارات. فكما أن الدولارات التي ينتجها الفيدرالي مقابل البترول حاليا لا تشكل سببا أو أداة للتضخم حيث إنها تستهلك مباشرة لشراء البترول، فإن ما ينتجه من دولارات مقايضة مع عملات دول أجنبية، يتم استعمالها في أسواق هذه الدول بعيدا عن السوق الأمريكي، ما يحميها من شرور التضخم.

أما لماذا تُقْدِم دولة مثل الإمارات أو اليابان أو غيرهما على مبادلة عملتها مع الدولار، فيرى البنك الفيدرالي أن هذه الدول تفعل ذلك لتغطية العجز في ميزانياتها. فبدل أن تقترض 100 مليار من البنك الدولي بعوائد ربوية عالية وشروط قاسية، فإن المركزي يمنح الدولار لهذه الدول لتغطية العجز في الميزانيات ولا يكلف هذه الدول عوائد ربوية وبدون شروط قاسية.

فأين فائدة الفيدرالي الأمريكي إذن؟ تكمن الفائدة في أمرين اثنين؛ أولهما تمكين الفيدرالي من إنتاج كميات هائلة من الدولارات لحساب الدول المشتركة في النظام، مقابل رهن عملات هذه الدول. وبعد فك الرهن بسنة أو سنتين تعود الدولارات لخزينة الفيدرالي، بمعنى أن الفيدرالي أنتج دولارات لصالح دول أخرى ولكنها تعود لخزينته في النهاية. ثم إن الفيدرالي عند المقايضة يقوم بعملية شراء عملة الإمارات مثلا (ما تم وصفه في تصريح ترامب بمبادلة العملتين) ويقدر سعر التبادل بسعر العملتين وقت التبادل. حتى إذا استرجعت الإمارات عملتها بعد أن تتخطى الأزمة التي مرت بها، فإنها تعمل على شراء عملتها بما لديها من دولارات. وما جرى حتى الآن من استعمال هذا النظام منذ عام 2005 حين بدأت تجربة النظام، يبين أن البنك الفيدرالي دائما يحصل على عملات الدول المشاركة بسعر أقل من سعر السوق، وحين يردها أو يبيعها لصاحبها الأصلي يبيعها مع هامش ربح معين.

أما أين تكمن قنبلة هذا النظام والتي سوف تنفجر في لحظة ما؟ فإن الجواب على ذلك هو عين المشكلة التي أراد الفيدرالي أن يحلها وهي قضية التضخم المالي الذي ينتج عن تكدس الدولارات بشكل كبير دون أن يكون هناك إشغال للدولار سواء في النفقات أو الإنتاج. والفرق هو أن نظام التبادل هذا، سينقل القضية من تضخم محلي في كل دولة على حدة، إلى تضخم مالي عالمي في آن واحد. فإن الفيدرالي حين ينتج 10 تريليون، وحسب تقديراته سيصل إنتاجه إلى 20 تريليون دولار مع حلول عام 2050، فإن قضية التضخم ستصبح قضية عالمية وليست قطرية، بمعنى أن العالم بمجموعه سيعاني من فائض كبير بعملة واحدة هي الدولار، ما يجعل قيمة هذا الدولار تنحدر بشكل كبير، وتعجز عن شراء الحاجات الأساسية وتمويل المشاريع عالميا. ويصيب العالم كساد ضخم، بما كسبت أيدي الطغاة منه.

﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ * وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً * كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً...﴾

كتبه د. محمد جيلاني

# أمريكا ورحلة السقوط

من يراقب مسيرة الدول المعاصرة بعين الخبير بأسباب النهضة والأفول، يدرك تماماً المرحلة الحرجة التي تمر بها أمريكا، فهي منذ عقود بدأت مسيرة الهبوط رغم تفردها بالقمة، إذ بقاؤها في القمة سببه عدم تقدم منافس قوي بما يكفي لإزاحتها، وليس لأنها ما زالت تصعد في سلم الهيمنة والقيادة الحضارية والمادية.

أما أسباب هبوطها فيرجع لتزاحم أزماتها وفشلها الذريع في معالجتها مع تخبط متزايد في المعالجات التي ترتجلها ثم السعي لترميم ما أفسدته تلك المعالجات الارتجالية، ولأن الساحة لا تحتمل الفراغ، فإن ما يزيد التحدي أمام هذه الدولة المتوحشة هو أن خصومها حول العالم يتلمسون الطريق لإسقاطها والتخلص من هيمنتها.

أما الأزمات فقد تكلم فيها كثير من المراقبين، ويمكن الإشارة إلى أبرزها:

**أزمة مبدأ وقيم حضارية:**

فقد كانت أمريكا تقدم نفسها على أنها الدولة الراعية للديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم، ومحاربة الديكتاتوريات والاستبداد والرجعية، وأنها قائد الاقتصاد الرأسمالي الحر الذي يتيح للجميع فرصة الاستثمار والمنافسة والازدهار الاقتصادي، ولكن هذه الكذبة انهارت سريعاً أمام واقع المبدأ الرأسمالي الاستعماري الجشع، الذي يقدم المنفعة المادية للأغنياء على كل القيم والحقوق المزعومة، فكانت النتيجة الحتمية هي ظهور وحشية الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا في تعاملها مع شعوب العالم بالقمع والنهب والاستعمار، كما تحول الوعي على هذه الكذبة إلى الشارع الغربي نفسه الذي طاله من النهب والقمع والاستبداد، ما جعله يفقد الثقة بالمبدأ الرأسمالي ويمر بمرحلة حيرة وبحث عن بديل.

**أزمة مالية واقتصادية:**

لا شك أن الفقاعة المالية الضخمة التي صنعتها السياسة الأمريكية من خلال الاقتصاد الوهمي الربوي وطباعة الدولارات بدون غطاء من الذهب أو السلع الحقيقية، مع إنفاق مفرط واقتراض غير محدود، جعل كبار الخبراء في الاقتصاد يحذرون من انفجار وشيك لتلك الفقاعة وانهيار تاريخي للاقتصاد الأمريكي يجعل الكساد الكبير في القرن الماضي مجرد حادث صغير أمامه، فلم تعد أمريكا قادرة على وقف التضخم المالي والجمود الاقتصادي إلا بمحاولات فاشلة من رفع أو خفض قيمة الربا على سندات الخزينة، أو نهب مليارات من الشعوب الأخرى، وتحريك صناعة السلاح بحرب هنا وهناك، وهذه في الحقيقة ليست حلاً جذرياً بقدر ما هي هروب إلى مشاكل جديدة تزيد الأزمات السابقة سوءاً، ولذلك من المتوقع أن ينهار الاقتصاد الأمريكي فجأة ويجد الشعب الأمريكي نفسه مفلساً أو شبه مفلس بعد أن يسقط الوهم الذي كان يعيشه في الأرقام المكدسة بدفاتر البنوك وجداول البورصات.

**أزمة سياسية داخلية وخارجية:**

تشهد أمريكا اليوم انقساماً داخلياً حاداً بين مكوناتها مع تصاعد الخلافات السياسية في ملفات كثيرة، منها العنصرية البيضاء التي ترى أن أمريكا مهددة وجودياً بالمهاجرين الملونين من أنحاء العالم، ومنها أزمة الخلاف على الحريات الليبرالية والجندر والشذوذ وتغيير الجنس ونحوها، إضافة للأزمة الجديدة المتمثلة بالخلاف الحاد على دعم كيان يهود في وحشيته، وأزمة الرغبة المتصاعدة لدى الولايات الغنية في الاستقلال عن الاتحاد الفيدرالي، والخلاف في كيفية إدارة البلاد ومستقبل الأجيال القادمة، كل ذلك ينذر بحرب أهلية قريبة، وفي أحسن الأحوال ثورات واضطرابات تضعضع الساحة الداخلية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فلم تبق الإدارة الحالية لها حليفاً حول العالم بعد أن تعمدت التعامل مع الجميع بفوقية وصلف غير مسبوق في تاريخها، حتى باتت تهدد بغزو دول صديقة واحتلال وضم أراضيها بالقوة والمجاهرة بالرغبة في سيطرتها على النفط والغاز والطاقة والتحكم بها عالمياً للضغط على من لا يلبي رغباتها غير المعقولة وغير المتوقعة، حتى باتت دولة مكروهة، وباتت جميع الدول تبحث عن بديل للتعاون والتحالف معها بعد أن فقدت الثقة بهذا الكيان المتعجرف المتقلب.

**أزمة فشل في تحجيم الخصوم والمنافسين:**

فقد فشلت أمريكا فشلاً ذريعاً في إيقاف تقدم الصين الصناعي والعلمي والاقتصادي والعسكري والسياسي، وباتت الصين متقدمة فعلاً في مجالات عدة، ولو قررت الصين إسقاطها عن مركز الدولة الأولى فإنها قادرة على فعل ذلك اليوم وتزداد قدرة عليه يوماً بعد يوم، كما أن أمريكا فشلت في كسر روسيا رغم الفخ الأوكراني الذي قد ينقلب ضدها وضد أوروبا قريباً، وبدأت كذلك تخسر ولاء بعض الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين بعد أن كانت تنفذ إرادتها وتحقق مصالحها فيها.

ومن أهم ما فشلت فيه أمريكا هو القضاء على المشروع الإسلامي، وما يعرف "بالإسلام السياسي"، رغم الضربات التي لم تتوقف ضده على جميع الصعد، خاصة مع تنامي الوعي عند الشعوب بعداء أمريكا والغرب، وعلى ضرورة الوحدة الإسلامية والعودة لحكم الشريعة وللدولة الإسلامية الجامعة (الخلافة)، ومع تنامي قوة العاملين لهذا المشروع وانتشار الفكرة بين العاملين في الحقل الإسلامي، ما يبشر بصعود مفاجئ للعدو الأخطر على أمريكا وعلى الحضارة الغربية برمتها.

**أزمة الحرب في الشرق الأوسط:**

وأخيراً وليس آخراً، فقد تورطت أمريكا في معركة مع إيران وأذرعها في المنطقة، وباتت هيبتها وصورة قوتها الرادعة في الوحل، حيث فشلت في إسقاط النظام من الداخل، وخسرت تعاطف معارضيه الذين جمعوا مع معارضتهم لنظامهم عداءهم لأمريكا وكيان يهود الذين يقتلون ويخربون ويهدمون البلاد مع إعلانهم الصريح بالسعي لإعادة إيران للعصر الحجري، وفشلت أمريكا في دفع المقاتلين إلى الاستسلام الذي توهم ترامب أنه سيحققه في الأيام الأولى، حيث رفض الحرس الثوري الإيراني إيقاف الحرب وفتح مضيق هرمز إلا بشروط مذلة لأمريكا، وبات الاستمرار في الحرب يعني مزيداً من استنزاف الصواريخ المضادة للصواريخ، ومزيداً من الدمار لقواعد أمريكا في المنطقة، ومزيداً من التدمير للبنية التحتية في كيان يهود، ومزيداً من استنزاف جيشه في جنوب لبنان، وفي حال قرر ترامب القيام بعملية برية فإنه يخاطر بخسائر كبيرة في جنوده، ولم يبق أمامه سوى استعمال أسلحة غير تقليدية لفرض سيناريو يشبه استسلام اليابان بعد هيروشيما وناغازاكي، وهو إجراء قد ينقلب ضده تماماً لأنه يفتح الباب أمام حرب نووية عالمية، كما أن استسلام الحرس الثوري بعدها غير مضمون، بل ربما تشتعل المنطقة كلها ضده وضد ربيبه المدلل.

وباختصار، فإن كل ما تقوم به أمريكا اليوم يعجل بزلزلتها، لتجهز عليها دولة الخلافة الراشدة القائمة قريبا بإذن الله، بالضربة القاضية.

بقلم: الشيخ عدنان مزيان

## تتمة: ماي عيد الشغل عيد للعمل أم عيد للبطالة ... !؟

البطالة مشكلة متفاقمة في تونس وفي العالم أجمع يعاني جرّاءه الكثيرون وخاصّة الشّباب الذي تتقاذفه الصّعوبات ليجد نفسه عاجزا محبطا قانطا متشائما لا يرى أملا وقد أرهقه ظلم الحاكمين وأتعبه تجاهلهم له ولمستقبله فتمكّن منه اليأس وكانت نهاية الكثيرين الانتحار حرقا أو غرقا.

إنّ من مصائب النظام الرأسمالي على الإنسانية مصيبة البطالة التي عمت العالم كله وأدت إلى شقاء مئات الملايين من البشر القادرين على الكسب والعمل, وجعلتهم عالة على المجتمعات التي يعيشون فيها, وفشلت كل المحاولات والحلول الوهمية للقضاء على هذا الداء المعضل وإن كثرت النظريات والاقتراحات, بل أصبح كثير من الاقتصاديين والسياسيين الرأسماليين ينادي بقبول نسبة معينة من البطالة كأمر عادي في المجتمع الرأسمالي.

### البطالة والرأسمالية توأمان لا ينفصلان

البطالة نتيجة حتميّة للنّظام الرّأسماليّ القائم على النّفعيّة فهو يعمل على أن يخفّض من اليد العاملة حتى يوفّر أكثر ويضغط على الكلفة. فكيف يُنتظَر منه توفير مواطن شغل وكيف يُؤمَل منه إيجاد حلول لمشاكل أنتجها ؟ ؟

هذه المشكلة كغيرها من المشاكل لا يمكن حلّها في ظلّ النّظام الرّأسماليّ لأنّها وليدته ولأنّها نتيجة من نتائجه وما نراه من محاولات ومن مساعي المنظّمات النّقابية إن هي إلّا سراب لن يروي عطش العاطلين لأنّها تعمل تحت إطار هذا النّظام ولا تخرج عن دائرته. إن ابتغى هؤلاء العاطلون حلّا فإنّهم لن يجدوه إلّا في تغيير جذريّ للنّظام الرّأسماليّ - أسّ الدّاء - يحلّ كلّ مشاكل الإنسانيّة قاطبة ويضمن لها العيش الكريم. تغيير يرسي نظام ربّ العالمين ليحكم بين النّاس بالعدل: نظام الخلافة الرّاشدة الثّانية على منهاج النبوة.

إنّ العالم اليوم لفي أمسّ الحاجة لدولة تقيم شرع ربّ العالمين فتوجد طرازه المتميّز في العيش ، وتطبق نظامه الاقتصادي المتضمن للتوزيع العادل للثروة ودفع نحو الاستثمار ومعالجة البطالة، من خلال أحكام الأراضي والملكيات العامّة وأحكام الشركات وربط النقد بالذهب والفضة و تحريم الربا وتحريم كنز النقود وفرض زكاة المال وتحريم الضرائب ، وغيرها من الأحكام التي تدفع الأغنياء نحو الاستثمار النافع وعدم حبس أموالهم عن الدورة الإقتصادية، لقوله تعالى. ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾

إنّ النّظام الرّأسماليّ العلمانيّ الذي يحكم العالم، قاد البشريّة إلى الضلال وأبعدها عن هدي ربّها فتاهت عن الصّراط المستقيم وهوت في ظلمات لن يخرجها منها إلّا نظام ربّها الهادي العادل الذي فيه الحلول الشّافية التي فيها سعادة النّاس جميعا والتي أرسلها الله هدى ورحمة للعالمين.﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾

بقلم أ.محمد زروق

## الشراكة الأنجلو أمريكية المتداعية
## فرصة للأمة الإسلامية

في 27 من آذار/مارس 2026، أصدرت اللجنة المشتركة المعنية باستراتيجية الأمن القومي في البرلمان البريطاني تقريرها الرابع للدورة 2024-2026 (HL Paper 1045 / HC 281).. ومن اللافت أنه ورد في الصفحة 8 من التقرير أن "الحكومة تطرح طموحات تهدف إلى: تطوير "قدرات سيادية وغير متماثلة"، من خلال إعادة بناء القاعدة الصناعية الدفاعية للمملكة المتحدة، وتقليل الاعتماد على الآخرين".

وفيما يتعلق بـ"تقليل الاعتماد على الآخرين"، فمن المعروف أن بريطانيا اعتمدت بشكل كبير على أمريكا، بعد أن تعرضت لضربة قاسية من ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. وأمام التحدي القوي الذي شكلته روسيا السوفيتية الصاعدة لمستعمراتها ومستعمراتها السابقة، عززت الدولة العميقة البريطانية، بجميع فصائلها، علاقاتها مع أمريكا، التي بدأت علاقاتها الخارجية كعدو لبريطانيا، بما في ذلك حرب عام 1812. وفي خطابه "عصب السلام" بتاريخ 5 آذار/مارس 1946، صرح ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا وزعيم المعارضة آنذاك، قائلاً: "إن الأداة الوحيدة القادرة في هذه اللحظة التاريخية على منع الحرب ومقاومة الطغيان هي "الرابطة الأخوية بين الشعوب الناطقة بالإنجليزية"، وهذا يعني علاقة خاصة بين الكومنولث والإمبراطورية البريطانية وأمريكا". وبغض النظر عن الجدل حول ما إذا كانت هذه العلاقة الخاصة حقيقة أم خيالا، فقد نشأ نظام كامل على أساس الشراكة الأنجلو-أمريكية، بما في ذلك تأسيس حلف الناتو، وتشكيل تحالفات لشن الهجوم على أفغانستان عام 2001 ثم العراق عام 2003.

وعلاوة على ذلك، كان تقرير اللجنة المشتركة واضحاً في الإشارة إلى تقليل بريطانيا اعتمادها على أمريكا بالاسم. ففي وقت تعاني فيه بريطانيا من شلل اقتصادي بسبب التضخم، والديون الخانقة، وحرب بوتين على أوكرانيا، وزعزعة ترامب لفتح مضيق هرمز، فإنها مع ذلك تستثمر في القدرات العسكرية لمنع تراجعها إلى حالة من عدم الأهمية. وقد ورد في الصفحة 43: "119. التوصية: بالإضافة إلى مواصلة التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة حيثما كان ذلك عملياً، يجب على الحكومة أيضاً وضع خطة واضحة، بالتعاون مع الحلفاء الأوروبيين الآخرين، للانتقال نحو قيادة أوروبية أكبر لحلف الناتو. واستعداداً لأسوأ سيناريو حيث لا تستطيع أوروبا الاعتماد على دعم الولايات المتحدة في حال وقوع أزمة، يجب على الحكومة العمل مع الشركاء الأوروبيين للاستثمار في قدراتها الخاصة لتعويض هذا الانسحاب المحتمل".

وهكذا، بعد أن قلّصت بريطانيا شراكتها مع أوروبا عبر خروجها من الاتحاد الأوروبي، فإن الدولة العميقة البريطانية تقترح الآن عودة مُهينة إلى أوروبا. غير أن الشراكة الأوروبية بعيدة كل البعد عن كونها موثوقة، بسبب النزعات القومية الشديدة لدى كل دولة من دولها. فتاريخ أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية مليء بالحروب الطاحنة بين دولها. أما الحرب العالمية الثانية نفسها، فكانت في جوهرها حرباً بين دول أوروبية امتدت إلى المستعمرات والمستعمرات السابقة. وبعد الحرب العالمية الثانية، اتسم تاريخ أوروبا باحتكاكات وتنافس مستمر بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا. واليوم، ومع عودة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا إلى التسلح، لا يمكن استبعاد نشوب صراع مسلح بين الدول الأوروبية خلال هذا القرن، استناداً إلى سجل صراعاتها الممتد لقرون.

أيها المسلمون ويا جيوش الأمة: انظروا إلى واقع أعدائكم ومعذّبيكم، بعد أن حاربت أمريكا الاستعمار البريطاني لنيل استقلالها، تقاربت مع بريطانيا لاستغلال الفرص لتحقيق استعمارها الخاص داخل بلادكم. واليوم، لم تعد أمريكا بحاجة إلى بريطانيا لاستغلال بلادكم، فهجرَتها وأخذت تهينها وتوبخها. أما بريطانيا، التي اضطهدت جزءاً كبيراً من بلادنا في ذروة استعمارها، فهي الآن مضطرة إلى إقامة شراكة مع منافسيها في الاستعمار؛ فرنسا وألمانيا. وهذه هي طبيعة دول الكفر، التي تتحرك على أساس الهوية القومية والمنفعة المادية. فبغياب مبدأ نبيل يربط الناس للعمل من أجل تحسين حال البشرية، يتحول الأعداء إلى حلفاء ثم إلى أعداء مرة أخرى، على أساس الطمع في موارد الأمم الأخرى. إن شدة العداوة بينهم هي كما وصفها الله سبحانه وتعالى: ﴿بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

ومع ذلك، وبغض النظر عن خلافاتهم وتنافسهم، فلا يُرتجى خير من المنتصرين أو المهزومين فيما يتعلق بالمسلمين. لقد ظلت البلاد الإسلامية لفترة طويلة بمثابة مائدة يتنازع عليها الأعداء ليتقاسموها. وينبغي أن تكون الانقسامات الحادة، والتحالفات المتغيرة، والتغيرات في النظام الدولي فرصة للتحرر من الاستغلال الاستعماري. إلا أن هذا التفكير بعيد عن حكام المسلمين الحاليين، الذين هم عملاء وتابعون للقوى الاستعمارية، ولا يرون أبعد من أوامر ومصالح أسيادهم.

أما القيادة الإسلامية الواعية، فيمكنها بسهولة استغلال الطبيعة الكامنة في الدول الاستعمارية وما ينتج عنها من نقاط ضعف، في هزيمتها وفرض سيادة الإسلام. وهي وحدها التي تملك الإرادة للسير على خطا الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، الذين هزموا الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية، وجمعوا شعوبا لا تكاد تحصى لتشكيل أمة إسلامية عظيمة هيمنت على العالم لقرون. وهي وحدها القادرة على إنشاء صناعة الآلات كقاعدة للتسلح السريع، وإنهاء الاعتماد الخطير على السلاح الأجنبي. وهي وحدها القادرة على تمويل ثورة صناعية بإنهاء مدفوعات الربا للدول الكافرة، واسترداد الأموال المنهوبة من الحكام والمسؤولين الفاسدين، واستثمار الموارد الهائلة من الطاقة والمعادن والموارد المالية للأمة بأسرها. وهي وحدها القادرة على تحدي الطغاة، وإقامة نظام من العدل والرحمة الإلهية للبشرية جمعاء.

فيا أيها المسلمون ويا جيوش الأمة، حطوا عن كاهلكم الذلة والمهانة وقوموا بالأعمال الصالحة حتى يمنّ الله سبحانه وتعالى علينا بالتمكين لدينه... وهذا حزب التحرير بينكم بدعوته إلى الإسلام كنظام حكم، فاستجيبوا له واعملوا معه.

بقلم أ.مصعب عمير

## بالخلافة نواجه الهيمنة الأمريكية وننقذ العالم من حضارة إبستين والحداثة.

لم تحصد تونس من دولة الحداثة والديمقراطية سوى مزيد من الفقر و البطالة، وغلاء المعيشة، وتدهور الخدمات، وهجرة الكفاءات، وازدياد التبعية والاملاءات الخارجية. وهي نتيجة حتمية لحضارة رأسمالية فصلت الدين عن الحياة، وجعلت المنفعة مقياسًا، والاستعمار غاية.

وقد كشفت حرب غزة وفضائح إبستين أن هذه الحضارة تُخفي خلفها نخبةً غارقة في الفساد والجريمة وتُسخّر العالم لمصالحها، وتُشعل الحروب وتَنشر الفوضى، وتَنتهك حقوق المرأة والطفل، بينما تَدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومع تفاقم هذا السقوط الحضاري وتآكل النظام الدولي، يبرز الإسلام كبديل حضاري متكامل في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة تُنقذ البشرية من مظاهر الانحلال والدّمار.

والأمة أمام لحظة تاريخية فارقة تتقاطع فيها مُؤشرات تراجع الغرب مع بوادر أُفول عهد الاستعمار وإشراق شمس الخلافة لقيادة العالم بنظام دولي يستضيئ بنور الإسلام وعدالته.

قال ﷺ: ..ثمّ تكون خلافة على منهاج النبوة.

ينظم حزب التحرير
مؤتمر الخلافة السنوي
تحت عنوان

السبت 02 ماي 2026
على الساعة 10:30 صباحا

من محاور المؤتمر:

- نهاية الديمقراطية والحداثة وسقوط حضارة إبستين
- الإسلام والخلافة ..نحو نظام دولي جديد
- إلتحام الدّعوة بالنُّصرة وإشراق شمس الخلافة

facebook.com/AlWaqiyahLive
LIVE HT-Tunisia.com
وسيبث مباشرة على قناة الواقية

10:30 صباحا
بمقر الندوات، مفترق سكرة أريانة

عقد حزب التحرير / ولاية تونس يوم السبت 02 ماي 2026 في قاعة الندوات والمؤتمرات مفترق سكرة أريانة بالعاصمة تونس مؤتمر الخلافة السنوي تحت عنوان:

"بالخلافة نواجه الهيمنة الأمريكية"
وتناول المؤتمر ثلاث محاور:
1. نهاية الديمقراطية والحداثة وسقوط حضارة ابستين
2. الإسلام والخلافة... نحو نظام دولي جديد
3. التحام الدعوة بالنصرة واشراق شمس الخلافة

# الخلافة:

# حين يكون العدل وحيًا والسيادة للّه

الحمد للّه الذي جعل الحق ميزانًا، والعدل أساس العمران، والصلاة والسلام على من أرسله ربه رحمةً للعالمين، لا جبارًا ولا مستكبرًا، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

نحن حين نتحدث اليوم عن "النظام الدولي"، لا نتحدث عن إطار محايد ينظّم العلاقات بين الدوَل، بل نتحدث عن قيدٍ محكم صيغ بعناية ليُبقي الهيمنة بيد قوةٍ واحدة، وليحوّل العالم إلى ساحة صراعٍ مفتوح.

نظامٌ حوّل السياسة إلى مكر، والاقتصاد إلى نهبٍ منظّم، والقيم إلى سلعٍ تُباع وتُشترى.

هذا النظام ليس خللًا طارئًا، بل نتيجة طبيعية لفكرةٍ أصلها فاسد: العلمانية التي جعلت السيادة للبشر، و التشريع خاضع للأهواء.

ومن هنا، فإن الحديث عن الخلافة ليس حنينًا إلى الماضي، ولا هروبًا من الواقع، بل هو ضرورة تاريخية لإنقاذ الإنسان من نظام استنفد نفسه، وأفقد البشريّة توازنها.

إن القضية تبدأ من الجذر: من سؤال السيادة. في النظام القائم، السيادة عمليًا لمن يملك القوة: يشرّع، ويغيّر، ويبدّل، ويُخضع العالم لمصالحه، ثم يسمّي ذلك "شرعية دولية".

أما في الإسلام، فالأمر محسوم: فالسيادة للشرع، لا للبشر.

وهذا ليس كبتا للإنسان، بل تحريرٌ له من عبودية الإنسان للإنسان.تحريرٌ من تحكّم الشركات، ومن ضغط اللوبيات، ومن تقلبات السياسة.

وحين تكون السيادة للشرع: لا يستطيع حاكم أن يشرّع لنفسه،ولا طبقة أن تحتكر القرار، ولا قوة أن تفرض ميزانًا مزدوجًا.

وهنايجب أن يكون واضحًا:الخلافة ليست "دولةدينية" بالمعنى الكهنوتي الذي عرفه الغرب. ليست حكم رجال دين، ولا احتكارًا للسلطة والثروة، ولا تفويضًا مقدسًا يُستخدم لاستعباد الناس.

الخلافة هي: رئاسة عامة لرعاية شؤون الناس وفق أحكام الشرع.

هي نظام حكم يُحاسَب فيه الحاكم، ويُقيَّد فيه القوي،ويُحمى فيه الضعيف، ويُحتكم فيه إلى ميزانٍ ثابت لا يتبدل حسب الظروف والأهواء والمصالح. ثانيا: ركائز النظام الدولي في ظل الخلافة

**الأزمة اليوم عالمية، وليست محلية.**

والخلل ليس في التفاصيل، بل في الأساس.ولهذا، فإن الإسلام لا يقدّم ترقيعا، بل يقدّم نظاما بديلا متكاملا.

1- **العدل الاقتصادي**

العالم اليوم يُدار بعملةٍ تُطبع بلا غطاء، وتُستخدم أداة هيمنة، تُخضع الدول وتبتزّ بها الشعوب.

في المقابل، يقدّم الإسلام نظامًا يقوم على النقد الحقيقي: الذهب والفضة، نقدٌ لا يُخلق من فراغ، ولا يُستخدم كسلاح سياسي.

ثم يأتي نظام التوزيع:منع الاحتكار،تحريم كنز المال،فتح أبواب العمل،وحفظ ثروات الأمة كالنفط والغاز والمعادن من النهب.

ليس الهدف مساواةً شكلية، بل عدلٌ يمنع أن تتكدّس الثروة في أيدي القلة،ويضمن أن لا يُحرم إنسان من حقه في العيش الكريم.

2- **الأمن الجماعي**

النظام الدولي القائم يقوم على قاعدة:فرّق تسد.

تحالفات تُدار لتفتيت الدول، وصراعات تُغذّى لتبقى الشعوب ضعيفة.

أمافي الإسلام،فالمفهوم مختلف: الأمة الواحدة.لا يُترك فيها ضعيف،
ولا تُستباح فيها أرض،ولا يُسمح لطاغية أن يُعربد دون حساب.

نحن لا نعد العالم بشرطيٍّ جديد، بل نعده بـ عدلٍ يَحمي، وقوةٍ تردع، ونظامٍ يرعى.

3- **القيم والأخلاق**

أخطر ما يواجه العالم اليوم ليس الفقر فقط، بل تفكك الإنسان من داخله.

الأزمة الحضارية التي تعصف بالمجتمعات وتشوه الفطرة وتفكك الأسرة.

أزمة تحولُ القيم إلى معايير متحركة، وتجعل للنخب حصانة تمنع محاسبتهم على جرائمهم الابستينية.

يُقدَّم الانحلال اليوم على أنه حرية،والشذوذعلى أنه تقدم.

في المقابل، يعيد الإسلام الإنسان إلى توازنه:إلى فطرته،إلى معنى وجوده، بوصفه مخلوق لخالق شرع له نظاما شاملا يحيا بحسبه فيسعد في الدنيا والآخرة.

إلى نظام يحفظه من السقوط. إلى نظامٍ حيث الأسرة أساس، والأخلاق معيار،والعمل السياسي مسؤولية، لا مكيافيلية.

أيها الناس: إن الخلافة ليست مشروعًا خاصًا بالمسلمين فقط،بل هي نموذج حضاري بديل لعالمٍ تائه.

عالم يبحث عن العدل فلا يجده، عن الاستقرار فلا يصل إليه، عن المعنى فلا يعثر عليه.

الخلافة تقدَّم:أمانا روحيًا،وأمانًا اقتصاديًا،وأمانًا سياسيًا.

ليست صراعًا على الثروات والهيمنة والاستعلاء القومي،بل إنهاءً لمنطق الصراع الظالم الذي أشقى البشرية.

الخلافة ليست هيمنةً جديدة، بل رفعًا الكل هيمنة تستعبد البشر.

وقد شهد التاريخ أن هذا النظام استطاع أن يجمع شعوبًا وأعراقًا مختلفة تحت عدلٍ واحد، دون أن يُلغي خصوصياتها.

أيها الحضور الكرام..قد يُقال إن هذا بعيد، أوصعب، أوغيرواقعي.

لكن الواقع نفسه يشهد أن النظام القائم يتآكل من داخله.

الأزمات تتراكم،والثقة تنهار،والإنسان يفقد المعنىويتخبط تائها في فراغ.

العالم اليوم في حالةمخاض،وينتظر من يقدّم بديلًا حقيقيًا.

وهنا نقول بوضوح:هذا المشروع ليس خيالا،بل وعد رباني وسنة تاريخية.

قال تعالى:
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

لكن هذا الوعد لا يتحقق بالأماني،بل بالعمل.عمل فكري عميق،وعمل سياسي واع،وإعداد حقيقي للأمة كي تعوّد لها الخيرية والقيادة فتؤدي الرسالة كما أمرها اللّه.

إن كسر الهيمنة الغربية ليس غاية بحد ذاته،بل بداية لبناء عالم يقوم على العدل،وتحكمه القيَم،وتسوده الرحمة.

إن الخلافة ليست "مرحلة تاريخية" نترحم عليها، بل هي "مستقبل البشرية" الوحيد المتبقي لإنقاذها من الانتحار الأخلاقي والمادي.

إنها النظام الذي يدمج بين "عبادة اللّه" و"عمارة الأرض"، بين "طهر المسجد" و"عدل المحكمة" و"بين جهاد السيف وجهاد الكلمة".

نحن لا نبحث عن سلطة لنستعلي بها، بل نبحث عن "رضوان اللّه" من خلال هداية الناس ورعاية شؤونهم.

عالمٌ بلا خلافة هو عالمٌ بلا ميزان. وقد آن لهذا الميزان أن يستقيم.
"وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا"
هذا هو الهدف،وهذا هو الطريق،وهذه هي الأمانة.

واللّه غالبٌ على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

بقلم أ.منذر عبداللّه

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.